الأمم المتحدة

A/C.2/54/SR.16

Distr.: General

6 April 2000
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة ١٦

المعقودة في المقر، نيويورك،

يوم الثلاثاء، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الساعة ../١٥

الرئيس: السيد نيكوليسكو (نائب الرئيس) . . . . . (رومانيا)

المحتويات

البند ٩٩ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(أ) تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية وتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع

(ب) تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)

(د) تنمية الموارد البشرية

(هـ) الهجرة الدولية والتنمية، بما في ذلك مسألة عقد مؤتمر للأمم المتحدة عن الهجرة الدولية والتنمية لمعالجة مسائل الهجرة

../.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

(ز) تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

البند ٩٩ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع) (A/54/56 و A/54/97-E/1999/52 و A/54/170 و A/54/171-E/1999/111 و A/C.2/54/5)

(أ) تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية وتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع

(ب) تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) (A/54/8 و A/54/322)

(د) تنمية الموارد البشرية (A/54/408)

(هـ) الهجرة الدولية والتنمية، بما في ذلك مسألة عقد مؤتمر للأمم المتحدة عن الهجرة الدولية والتنمية لمعالجة مسائل الهجرة (A/54/207 و A/C.2/54/2)

(ز) تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة (A/54/94-S/1999/518 و A/54/328)

١ - **السيدة فارغاس** (كوستاريكا): تكلمت بشأن البند الفرعي (هـ)، فقالت إن كوستاريكا بلد يغري المهاجرين بالقدوم إليه لأنه بلد يعيش في ظل الديمقراطية والسلام، وتوجد فيه مؤشرات جيدة للتنمية البشرية، ويعطي دستوره للأجانب الذين يعيشون في أراضيه من الحقوق ويفرض عليهم من الواجبات ما لأهل كوستاريكا من حقوق وواجبات.

٢ - وأضافت أن الحال جرى على استضافة كوستاريكا للمهاجرين لأنها بلد يعتقد أن الناس الذين يهجرون وطنهم وديارهم إنما يفعلون ذلك لأسباب وجيهة وأن التعود على بيئة جديدة أمر شديد الصعوبة. وسكان كوستاريكا البالغ عددهم ٥,٣ مليون نسمة يوجد من بينهم ما يربو على نصف مليون من المهاجرين، وهو رقم مرتفع بصورة غير عادية.

٣ - وأوضحت أنه بالنظر إلى أن كوستاريكا تتلقى موجات من المهاجرين كلما وقعت مأساة نتيجة لأزمات سياسية أو اقتصادية أو لكوارث طبيعية، فإن الحاجة ملحة إلى أن يمد لها المجتمع الدولي يد العون عن طريق توظيف الاستثمارات وإيجاد الوظائف وتقديم المساعدة الإنسانية لكي تتمكن من تقديم خدمات الرعاية الصحية وتوفير التعليم والمساكن وفرص العمل لهؤلاء الناس وإلا فإنهم سيلتجئون إلى أي بلد أخر يوفر لهم أسباب البقاء

إذا عزت عليهم الرعاية في كوستاريكا. وهذا هو النهج الجديد الذي ينبغي أن يطبق فيما يتعلق بمشكلة المهاجرين، ألا وهو مساعدة البلدان المضيفة على توفير الوظائف والخدمات للمهاجرين.

٤ - **السيد توتشولكوف** (الاتحاد الروسي): تكلم بشأن البند الفرعي (هـ)، فقال إن الاتحاد الروسي يؤيد فكرة عقد مؤتمر للأمم المتحدة عن الهجرة الدولية والتنمية لأن من شأن ذلك أن يمكن من مناقشة هذه المسألة على الصعيد الدولي. ويمكن أن يكون هذا المؤتمر على غرار المؤتمر الإقليمي لمعالجة المشاكل المتعلقة باللاجئين والمشردين والفئات الأخرى من المهاجرين على غير إرادتهم والعائدين في بلدان رابطة الدول المستقلة والدول المجاورة المتأثرة، وينبغي أن يتبع المؤتمر نهجا عريضا وشاملا وأن يتناول جميع المسائل المتصلة بالهجرة، ومن ذلك مثلا تنسيق السياسات ومواءمة التشريعات وتقديم المساعدة للمهاجرين. وينبغي على وجه الخصوص النظر في أمر مختلف فئات المهاجرين. وينبغي أن تورد النتائج التي يخلص إليها المؤتمر في إعلان وبرنامج عمل يمكن أن تعدهما لجنة بدعم من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة. وأعلن أن الاتحاد الروسي مستعد للمشاركة في جميع جوانب الأعمال التحضيرية التي ينبغي أن تأخذ في الاعتبار مصالح أشد الدول تأثرا بالهجرة.

٥ - وفيما يتعلق بالبند الفرعي (ب)، قال إن الاتحاد الروسي يؤيد القرار الذي اتخذته لجنة المستوطنات البشرية في دورتها السابعة عشرة بشأن العناصر الأساسية لإصلاح مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) لأنه يعتقد أن المركز ينبغي أن يكون محفلا دوليا ديناميا له هيكل إداري أكثر كفاءة وشفافية. ويجب تشجيع انسجام وتنسيق أنشطته، ويجب أن يتعاون مع سائر الوكالات في وضع برامج مشتركة. وأعرب عن أمل الاتحاد الروسي في أن يتسنى، بفضل تنفيذ هذا القرار، وضع توصيات محددة بشأن التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في السياق الاجتماعي - الاقتصادي لبلدان وسط وشرق أوروبا.

٦ - **السيد إيسكانيرو** (المكسيك): تكلم بشأن البند الفرعي (هـ)، فقال إن اعتماد نهج شامل يأخذ في الاعتبار أسباب النوع المشار إليه من الهجرة ومظاهره ونتائجه من شأنه أن يساهم في تقوية الحوار والتعاون الدوليين في ميدان الهجرة الدولية والتنمية. وعلى ذلك فإن حكومته تؤيد عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن الموضوع، يمكن أن يكون أحد أهدافه الرئيسية تشجيع الحوار السياسي على مستوى رفيع تعزيزا للتعاون الدولي، بما في ذلك مختلف أبعاده الإقليمية.

٧ - وأوضح أن ضمان نجاح المؤتمر يتطلب القيام بعملية تحضيرية سليمة ذات محتوى موضوعي عريض. ويلزم معرفة حجم المشكلة، والوقوف على أوجه التماثل والاختلاف فيما بين ظواهر الهجرة في جميع أنحاء العالم، وتحديد أنواع الهجرة التي يتعين تناولها في المؤتمر. وينبغي أن يقتصر نطاق مواضيع البحث على تدفقات الهجرة التي ليست تدفقات للاجئين أو المشردين.

٨ - وأضاف أن وفده يحبذ بالتالي عملية تدريجية تدعمها دراسات تقنية تأخذ في الاعتبار خصائص تدفقات الهجرة في مختلف أنحاء العالم. وينبغي أن تسير هذه العملية بدعم من اللجان الإقليمية والأجهزة

الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة لكي يتسنى تحديد اختصاصات المؤتمر بوضوح والتنبؤ بالنتائج المحددة التي تنبع منه.

٩ - **السيد كا** (السنغال): تكلم بشأن البند (هـ)، فقال إن أسباب تدفقات الهجرة الدولية التي تحدث في الوقت الحاضر وحجمها، والظروف التي يعيش في ظلها المهاجرون في البلدان المضيفة وعودتهم إلى بلدان منشأهم كلها مسائل تتطلب اتخاذ إجراءات متضافرة في جميع أنحاء العالم.

١٠ - وذكر أن الجمعية العامة عندما نظرت في إمكانية عقد مؤتمر عن الهجرة الدولية والتنمية، فإنها أكدت في قرارها ١٨٩/٥٢ الحاجة الملحة إلى إتباع نهج شامل ومتكامل في معالجة هذه المسألة. وبالإضافة إلى ذلك، فنظرا لتشعب العلاقات القائمة بين التنمية والهجرة الدولية، فإنه يجب دراسة أسباب هذه الظاهرة، وكلها يومئ إلى أنها ناجمة عن التخلف. وأعلن أن السنغال، وهي عضو في المنظمة الدولية للهجرة وطرف في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالهجرة الدولية، تؤيد عقد المؤتمر وتأمل ألا يقتصر نظره على الحراك الطوعي للسكان بل أن ينظر أيضا في أمر عمليات النزوح الجبرية، فضلا عن سائر المسائل الأساسية المتصلة بالتنمية والأوضاع الإنسانية.

١١ - وقال إن تدفقات الهجرة الدولية رغم أنها ربما تكون نابعة من الرغبة في التمتع بفرص اقتصادية أفضل، فإنها كثيرا ما تنجم عن الأزمات أو الاضطهاد أو الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان، وهو ما يشكل مسألة أساسية يجب أن تعالج في المؤتمر، حيث أنه لا يمكن الكلام عن التنمية دون أن يكون هناك سلام أو دون أن تتوفر حماية لحقوق الإنسان. والأحوال التي يعيش في ظلها المهاجرون في البلدان المضيفة مسألة أخرى ينبغي أن تعالج، بالنظر إلى أنه بالرغم مما يوجد من مبادئ وقواعد معترف بها عالميا فلا يزال المهاجرون يقعون ضحية لسوء المعاملة وكره الأجانب والتمييز بكافة أشكاله. ويجب أن تُضمن حقوقهم وأن توفر لها الحماية في كل الظروف حتى وإن كانت هجرتهم غير قانونية.

١٢ - وأضاف أن المؤتمر يمكن أيضا أن يكون بمثابة نقطة بداية لحملة عالمية للتوعية بشأن ما يقدمه المهاجرون من مساهمات اقتصادية وثقافية واجتماعية في البلد المضيف. ومن شأن هذه الحملة، التي يجب أن تتواصل بالقيام بأعمال تثقيفية طويلة الأجل، أن تساعد أيضا على إدماج المهاجرين في المجتمع المضيف.

١٣ - ونبه إلى أن مسألة الهجرة الدولية تثير القلق لدى بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد على السواء. ويجب التوصل إلى قاسم مشترك يمكن أن يوضع عليه أساس مجتمع متحضر يحترم تماما القواعد والقيم المسلم بها دوليا.

١٤ - **السيد هونينغستاد** (النرويج): قال إن أهم جانبين في برنامج العمل الجديد لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية هما الحملتان العالميتان المقرر القيام بهما في عام ٢٠٠٠ بشأن الحيازة المضمونة والحكم الحضري. وأضاف أن النرويج تدأب على تدعيم تنشيط المركز عن طريق تقديم الموارد المالية والبشرية على

سبيل المتابعة للالتزامات المضطلع بها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني). وبالإضافة إلى ذلك فإن هذا الدعم يشكل جزءا من مساهمة النرويج في عملية الإصلاح الشاملة الجارية في الأمم المتحدة.

١٥ - وقال إنه يشترط في أية استراتيجية ناجحة لاستئصال شأفة الفقر أن تكون قائمة، في جملة أمور، على التسليم بأهمية التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية. وبالنظر إلى أن أخطر المشاكل المطلوب حلها في هذا المجال تعود بأصولها إلى سرعة التحضر، لا سيما في البلدان النامية، فإن الحاجة ملحة إلى إبطاء معدل نمو الأحياء الفقيرة وازدياد الفقر والحرمان الاجتماعي بالنسبة لأعداد متزايدة من الناس الذين يعيشون في ظل أحوال لا تطاق.

١٦ - وفي هذا الصدد، أشار إلى أن الحملة العالمية بشأن الحيازة المضمونة، التي تبرعت لها النرويج في الآونة الأخيرة بمليوني كرونر نرويجي (حوالي ٠٠٠ ٢٥٠ من دولارات الولايات المتحدة) قد تترتب عليها آثار هامة. فما لم تتوفر الضمانات للحيازة، فإن الأمر لن يقتصر على افتقاد الناس للحافز على الاستثمار في مسكنهم، بل أن الجماعات الضعيفة ستحرم من فرصة تحقيق مستوى معيشة أنسب. وفي ذلك السياق، يجب إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والأطفال. فالحيازة غير المضمونة تشكل عقبة تعترض إحراز تقدم في ميدان المستوطنات البشرية وفي المجتمع ككل. وهذه الحملة تنهض مثالا جيدا على الطريقة التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تقوم بدور بناء في الجهود الرامية إلى استئصال شأفة الفقر.

١٧ - وأعلن أن النرويج تؤيد الأعمال التحضيرية التي تم القيام بها حتى الآن لمؤتمر استعراض نتائج الموئل الثاني. ونظرا إلى أنه من المهم أن تكون العملية التحضيرية عريضة القاعدة بحيث تشمل ممثلي الحكومة المحلية والمجتمع المدني، فإن النرويج تؤيد القرار الذي اتخذته اللجنة التحضيرية في هذا الشأن (A/54/322، الفقرة ١٣). والمأمول أن يتسنى تعيين مدير تنفيذي في أسرع وقت ممكن من أجل المحافظة على قوة الدفع التي اكتسبتها عملية التنشيط.

١٨ - وفيما يتعلق بالبند الفرعي (هـ)، أعرب عن سرور النرويج لما تم من قيام الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الحادية والعشرين المكرسة للسكان والتنمية بإعطاء أولية عالية، في التوصيات التي وضعت في تلك الدورة، لتوفير حماية أقوى لحقوق الإنسان للمهاجرين. ونظرا لتشابك مسألة الهجرة، فقد قدمت حكومة النرويج الدعم المالي للندوة التقنية المعنية بالهجرة الدولية والتنمية، التي عقدت في لاهاي في عام ١٩٩٨ من أجل تشجيع وضع منهجيات أفضل لدراسة الموضوع. ولئن كانت النرويج توافق من حيث المبدأ على فكرة عقد مؤتمر دولي عن الهجرة، فإنها تعتقد أن هذه المسألة يجب أن تعالج على الصعيد الإقليمي أولا.

١٩ - وأخيرا، فنيما يتعلق بالبند الفرعي (ز)، قال إن النرويج توافق على اقتراح الأمين العام (A/54/328) الداعي إلى أن يكون موضوع الحوار الثاني الرفيع المستوى هو "التصدي لتحديات العولمة: تعزيز التعاون الإقليمي وإقامة شراكات جديدة من أجل التنمية". ومع ذلك، فضمانا لاستمرار أهمية ذلك الحوار، فإن أبعاد هذا الموضوع ينبغي

أن تكون على أكبر قدر ممكن من الوضوح والتركيز. ومن المفيد أيضا تحديد مواعيد الاجتماع في أبكر وقت ممكن لضمان تمكن المشاركين رفيعي المستوى من الحضور.

٢٠ - **السيد لويس** (أنتيغوا وبربودا): تكلم باسم البلدان الـ ٣٦ الأعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة التي هي أعضاء أيضا في الأمم المتحدة، فأعلن تأييده التام للبيان الذي أدلى به ممثل غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٢١ - وأضاف أنه منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢ يجري إحراز تقدم في الوفاء بالتعهد بحماية البيئة. ثم إنه يتزايد تحول الأهداف البيئية إلى عناصر هامة في رسم السياسات. والمجتمع الدولي يمتلك الوسائل اللازمة للوفاء بالوعود التي قطعت في ريو. وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، هناك عاملان على أكبر قدر من الأهمية في تحقيق التنمية المستدامة، هما تنمية الموارد البشرية وإقامة الشراكات.

٢٢ - وأشار إلى أنه ينبغي تأكيد أهمية النهج الشامل لتنمية الموارد البشرية الذي أوجزته مذكرة الأمين العام (A/52/140). فأثمن مورد لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية هو رأس المال البشري. ونظرا لضآلة حجمها وما تعانيه من ضعف، لا بد لها من أن تولى أهمية خاصة للتعليم بجميع مستوياته، وأن تولي أيضا اهتماما خاصا للدراسات البيئية والعلم والتكنولوجيا. ومن المجالات الأخرى ذات الأهمية الحاسمة مجال تدريب مقرري السياسة، لا سيما في مجالي إدارة الموارد الطبيعية، والتنمية المستدامة.

٢٣ - وقال إن برنامج عمل بربادوس والدورة الاستثنائية الأخيرة للجمعية العامة لاستعراض تنفيذه قد سلما بأهمية تنمية الموارد البشرية لبقاء الدول الجزرية الصغيرة. ولن يتسنى لها بغير ذلك أن تعزز مؤسساتها الوطنية وقدرتها الإدارية وأن تشجع نمو صناعاتها. كما أن لتنمية الموارد البشرية فوائدها لأعمالها التجارية التي تفتقر حاليا إلى المعارف والخبرات المطلوبة للابتكار والتكيف مع التكنولوجيا المتغيرة لكي تتمكن من التنافس في السوق العالمية.

٢٤ - وأوضح أن البلدان الأعضاء في التحالف حددت في الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية ما مجموعه ٣١١ مشروعا لكي ينظر في أمرها المانحون والمجتمع الدولي. وهي مشاريع يربط بينها جميعا عنصر مشترك، هو الحاجة الماسة إلى تنمية الموارد البشرية. وقد استقر عزم البلدان الأعضاء في التحالف على التصدي لتحديات القرن القادم، لكنها تحتاج إلى المساعدة من المجتمع الدولي لكي تتمكن من تبوء مكانها في الاقتصاد العالمي الجديد. فبدون هذه المساعدة فإن الافتقار إلى القدرات المؤسسية والتكنولوجية سيعوق تنميتها ويهدد بقاءها.

٢٥ - ونبه إلى أن المجتمع الدولي قام في إعلان بربادوس بشأن التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي ووفق عليه في عام ١٩٩٤، بتأكيد الحاجة إلى القيام بعمل مشترك من أجل بلوغ الأهداف التي

تحددت. وتود الدول الجزرية الصغيرة أن تشعر بأن المجتمع الدولي لا يزال على التزامه بالإعلان؛ أما هي فستواصل من ناحيتها ما تبذله من جهود لتعزيز تلك الشراكة.

٢٦ - وقال إن نتائج الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة أكدت صحة برنامج عمل بربادوس الذي له أهمية جوهرية للدول الجزرية الصغيرة. والبلدان الأعضاء في التحالف تسعى جاهدة إلى الاستفادة من الشراكات القائمة وإلى إقامة صلات جديدة. كما أنها تستفيد من الالتزامات الوطنية عن طريق إقامة شراكات أكثر فعالية، لا سيما مع منظومة للأمم المتحدة قادرة على تزويدها بمزيد من الدعم من خلال المنظمات الإقليمية ذات الصلة. كما أنها تعقد النية على تحسين صلاتها بالمجتمع المدني وعلى تشجيع المشاركة من جانب القطاع الخاص. ورغم أن الرسالة المحورية لبرنامج عمل بربادوس هي ضرورة إتباع نهج يقوم على الشراكات، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية لديها انطباع بأن هذه الرسالة لا تجد دائما آذانا صاغية. وحسب ما أشير إليه حتى في تقارير الأمين العام، فقد حدث منذ مؤتمر بربادوس هبوط كبير في مجموع مبالغ المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف التي تتلقاها تلك البلدان. ولن يثنيها ذلك عن جهودها، لكن يجدر بالإشارة أن المجتمع الدولي اضطلع في عام ١٩٩٤ بالتزام بالدخول في شراكة مع الدول الجزرية الصغيرة النامية وبتقاسم الموارد والدراية الفنية من أجل ضمان النجاح لبرنامج العمل.

٢٧ - **السيد أيروليسكو** (رومانيا): تكلم بشأن البند الفرعي (د)، فأعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي والدول المنتسبة إليه. وأضاف أن الدورة الأولى للحوار الرفيع المستوى بشأن الآثار الاقتصادية والاجتماعية للعولمة، والدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة عن المشكلة العالمية للمخدرات، وسلسلة الدورات الرفيعة المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي عقدت في السنوات الثلاث الأخيرة، قد أثمرت نتائج إيجابية في مختلف المجالات المعيارية، وعملت على تسهيل تحديد النقاط التي تحظى باهتمام مشترك في عملية العولمة. كما أتاح الاجتماع الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز الذي عقد في نيسان/أبريل ١٩٩٩ فرصة لتحليل سير الأسواق المالية الدولية ومسألة استقرار تمويل التنمية.

٢٨ - وأضاف أن جميع تلك المداولات التي عقدت في إطار الأمم المتحدة بشأن مشاكل العولمة تكمل الحوار الأول الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة.

٢٩ - وأوضح أن المواضيع المقترحة للحوار الثاني الرفيع المستوى (A/54/328) تشمل موضوعا اقترحته رومانيا، هو "تعزيز الأمن الاقتصادي: هدف الاستراتيجيات الوطنية والتعاون الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة"، من شأنه أن يتيح الفرصة لتحليل العوامل الأساسية التي تتحكم في الأمن الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، وفي نهاية المطاف توطيد الأمن الاقتصادي، بمعنى تدريب الموظفين وبناء القدرات وإقامة الهياكل الأساسية. وتأمل رومانيا أن يلقى ذلك الاقتراح ما يستحقه من اهتمام لدى اختيار موضوع الحوار الرفيع المستوى المقبل. واقتراح الأمين العام الوارد في الوثيقة المشار إليها أعلاه من شأنه أن يمكن من تركيز المناقشة على تقوية التعاون الإقليمي، مع مراعاة الأحداث التي تقع في بلدان وسط وشرق أوروبا. ومسألة تعبئة الموارد الوطنية من أجل

التنمية تطرح في الوقت المناسب وينبغي أن تكون محل دراسة لدى تحديد موضوع الحوار الثاني الرفيع المستوى.

٣٠ - ونظرا لازدحام جدول برامج عام ٢٠٠٠، قال إنه يوافق في أن الحوار الثاني ينبغي أن يؤجل إلى الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. وأضاف أنه يوافق أيضا على النهج المقترح (A/54/328، الفقرتان ١٦ و ١٧) فيما يتعلق بالمشاركين في العملية التحضيرية.

٣١ - **السيد أوزتورك** (تركيا): تكلم بشأن البند الفرعي (ب)، فأعرب عن ترحيبه بالأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني).

٣٢ - وأشار إلى أن أحد الإنجازات العظيمة لمؤتمر اسطنبول كان هو مشاركة طائفة عريضة من المؤسسات. فبلوغ أهداف الموئل الثاني سيتوقف في خاتمة المطاف على تعبئة المجتمع المدني، لا سيما على الصعيد المحلي. وعلى ذلك فإن جدول أعمال الموئل يشدد على إقامة مؤسسات فعالة قائمة على المشاركة، لا سيما على ذلك الصعيد.

٣٣ - وفي ذلك السياق، أعلن أن حكومته تعيد تأكيد عرضها بإقامة مكتب إقليمي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في تركيا. فمن شأن وجود هذا المكتب، الذي يمكن أن يقدم خدماته لعدد كبير من البلدان الواقعة في أوروبا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى، أن يسهل عملية بدأت بالفعل هي الأخذ باللامركزية وتقديم الخدمات ميدانيا. وقال إن حكومته تعكف على العمل في هذا المشروع بالتنسيق مع السلطات المحلية وغيرها من الشركاء في تركيا، وكذلك مع المركز. وهي تأمل أن تتلقى الدعم من بلدان المنطقة في إنشاء المكتب ثم في أنشطته التنفيذية.

٣٤ - وفيما يتعلق بالبند الفرعي (هـ) بشأن إمكانية عقد مؤتمر للأمم المتحدة عن الهجرة الدولية والتنمية، قال إن أهداف المؤتمر ونتيجته يمكن أن تكون كالتالي: مناقشة المسائل والمشاكل المستجدة المتصلة بالهجرة الدولية في ضوء التحولات الاجتماعية والاقتصادية العالمية الأخيرة؛ وتقرير التدابير الواجب اتخاذها من جانب الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات الدولية لحل تلك المشاكل، مع إيلاء الاعتبار لأسباب الهجرة الدولية ونتائجها والعلاقة بين الهجرة الدولية والتنمية؛ ومضاعفة الجهود من أجل موالاة التعاون الدولي بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد. ويمكن لدى اختتام المؤتمر اعتماد برنامج عمل وإعلان يشملان جميع أنواع المهاجرين.

٣٥ - **السيد كسري** (إندونيسيا): تكلم بشأن البندين الفرعيين (د) و (ز)، فأعلن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقال إنه فيما تقترب الألفية الجديدة فإن مشاكل حادة لا تزال قائمة في ميدان المستوطنات البشرية. ولئن كان قد تم إحراز تقدم بفضل التدابير والاستراتيجيات التي اتفق عليها في المؤتمرات الدولية بشأن الموضوع ونفذت في الخطط الوطنية والإقليمية والدولية بتنسيق من مركز الأمم المتحدة

للمستوطنات البشرية (الموئل) ووكالات دولية وبلدان مانحة مختلفة، فلا يزال يبقى عمل الكثير. فجزء كبير من سكان العالم لا يزال يعاني أحوالا معيشية لا تطاق، تزداد تفاقما بفعل سرعة خطو التحضر وازدياد الفقر والآثار السلبية للعولمة. وعلاوة على ذلك، يفرض الافتقار إلى الموارد المالية عقبة في سبيل تنفيذ جدول أعمال الموئل من جانب الحكومات، وبخاصة من جانب السلطات المحلية.

٣٦ - وأوضح أن الأزمة الاقتصادية ترتبت عليها نتائج سلبية في إندونيسيا فيما يتعلق بتنفيذ جدول الأعمال. فقد ضعفت بدرجة حادة قدرة الحكومة على تقديم الإعانات لتوفير مأوى مناسب لذوي الدخل المنخفض في جميع أنحاء البلد. غير أن الحكومة لا تزال تجاهد من أجل متابعة برنامج رئيسي للإصلاح ينطوي على تحول قانوني ومؤسسي جذري وواسع النطاق. وهذا التحول يمكن أن يسهل التنفيذ الكامل لجدول أعمال الموئل على الصعيدين الوطني والمحلي. ولا يزال بالوسع تنفيذ عديد من الأنشطة المتأثرة بالأزمة الاقتصادية إذا قدم المركز دعمه الكامل، بالترادف مع الصناديق والبرامج الأخرى للأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى.

٣٧ - وأوضح أن تنفيذ جدول أعمال الموئل على الصعيدين الوطني والمحلي يتطلب التزاما قويا من جانب المجتمع الدولي بتنشيط التعاون الدولي من أجل أمور منها بناء القدرات والمساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا وتوفير موارد مالية إضافية. ولهذه المسألة أهميتها الحاسمة، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية. كما تدعو الحاجة إلى تقوية دور المركز في تشجيع وتنسيق تنفيذ خطة العمل العالمية لجدول أعمال الموئل.

٣٨ - وقال إن التقدم المحرز في تنشيط المركز يدعو إلى التفاؤل، ومن شأن الرؤية الاستراتيجية الجديدة أن تساعد على المضي قدما في تنفيذ جدول الأعمال وفقا لأهداف المركز لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. والمأمول أن تشجع خطة التنشيط جميع الحكومات، لا سيما حكومات البلدان المانحة، على توفير موارد مالية لكي يتمكن المركز من تنفيذ برنامج عمله وتبسيط وتحسين إدارته المالية والإدارية. وفي هذا الصدد، أعرب عن ترحيب وفده بتأييد الجمعية العامة لتوصيات الأمين العام بشأن البيئة والمستوطنات البشرية (A/63/463، الفقرة ٥٣).

٣٩ - وفيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة لاستعراض وتقييم تنفيذ جدول أعمال الموئل، قال إن إندونيسيا ترحب بأعمال ونتائج اللجنة التحضيرية في اجتماعها الأول، وإنها تؤيد تأييدا تاما الاقتراح الداعي إلى عقد دورتها الموضوعية الأولى في نيروبي (كينيا) في الفترة من ٨ إلى ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٠. كما أنها ترحب بالتوصيات الواردة في الفقرة ٢٢ من التقرير (A/54/322).

٤٠ - وأعلن أن إندونيسيا توافق على اقتراح الأمين العام الداعي إلى أن تشمل بنود الدورة الأولى استعراض الإجراءات المتخذة على الصعد الوطنية والمحلية والشراكات ودور المجتمع المدني وآلية الرصد والتعاون الدولي. وكل ما تريد أن تضيفه إلى ذلك هو أنه ينبغي تشجيع زيادة المشاركة من جانب منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، فضلا عن مشاركة اللجان الإقليمية. وينبغي عقد اجتماع إقليمي رفيع المستوى لتبادل الخبرات وتسهيل اعتماد تدابير مشتركة بدعم من المنظمات الحكومية الدولية القائمة على

الصعيد الإقليمي والمصارف الإنمائية الإقليمية؛ كما ينبغي تناول مسألة التعاون الدولي من أجل توفير موارد مالية جديدة وإضافية.

٤١ - وفيما يتعلق بتجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة، قال إنه يتعين على كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أن تعمل على معالجة أسباب القلق الذي يحيط بالعولمة والتنمية والتخلف والفقر، تحدوها في ذلك روح من التشارك هدفها البناء. وانطلاقا من هذه الروح نفسها، لا بد أن يتسنى العثور على طريقة لتحقيق الحد الأقصى من فوائد العولمة لجميع البلدان وللتقليل إلى الحد الأدنى من سلبياتها. ولقد بدأ هذا العمل فعلا بانعقاد الحوار الأول الرفيع المستوى والقرار الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين والذي تقرر فيه تجديد الحوار مرة كل سنتين للمحافظة على قوة دفع التعاون الدولي.

٤٢ - وأشار إلى أنه لما كانت اجتماعات ومؤتمرات عديدة ستنعقد أثناء الجمعية الألفية، فسيكون من المناسب تأجيل الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تجديد الحوار وذلك إلى الدورة السادسة والخمسين في عام ٢٠٠١ لكي يمكن إيلاء الاعتبار التام لنتائج المؤتمرات المذكورة وغيرها من مؤتمرات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويمكن الاتفاق في الدورة الحالية للجمعية العامة على المواضيع العامة للاجتماع ثم الاتفاق على التفاصيل فيما بعد. أما الموضوع الذي اقترحه الأمين العام فيمكن أن يكون الموضوع العام للحوار، كما أن فكرة التركيز تحديدا على تحديات العولمة فكرة عملية. وفي هذا الصدد، من المهم تقوية التعاون الإقليمي وإنشاء شراكات جديدة من أجل التنمية. ومن شأن عقد اجتماعات تحضرها الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية ذات الصلة، فضلا عن المجتمع المدني والوسط التجاري والمنظمات غير الحكومية، ضمن جهات أخرى، أن ييسر المشاركة على نطاق واسع في الأعمال التحضيرية للحوار الرفيع المستوى.

٤٣ - **السيد كاباكتولان** (الفلبين): أعلن تأييد وفده للبيان الذي أدلى به وفد غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، ثم قال إن الفلبين تتابع باهتمام بالغ أعمال لجنة المستوطنات البشرية، لا سيما في مجال رصد وتقييم أداء جميع المشاركين في تنفيذ جدول أعمال الموئل. ولن يتسنى التقييم السليم للتقدم المحرز في تنفيذ جدول الأعمال إلا عندما تتوفر للمجتمع الدولي مؤشرات مقارنة للمستوطنات والمأوى متفق عليها من الجميع.

٤٤ - وأضاف أن وفده يؤيد جميع الجهود المبذولة لتنشيط وتقوية مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، إذ أنه يقوم بدور محوري في ذلك المجال وفي العمل على تجلي أحكام جدول أعمال الموئل في الأنشطة التنفيذية. كما أنه يؤيد القرار المتعلق بالموضوع، الذي سيقدم للجمعية العامة للموافقة.

٤٥ - وفيما يتعلق بالهجرة الدولية والتنمية، قال إن تقرير الأمين العام (A/54/207) يتضمن تقييما متوازنا للمعلومات المتاحة حول الموضوع، كما يتضمن استكمالا لآخر التطورات والأنشطة الحاصلة في هذا الميدان. وينبغي الاستناد إلى هذا التقرير في اتخاذ قرار بعقد مؤتمر دولي، حيث أن أغلبية البلدان التي ردت تحبذ عمل ذلك. وفي هذا الصدد، يجدر بالإشارة أنه سبق التوصل إلى اتفاق في هذا الشأن في وقت يعود إلى عام ١٩٨٥

وذلك في مؤتمر قمة كرتاخينا لحركة عدم الانحياز. غير أن المهم في الأمر ليس هو مجرد وجود أغلبية، وإنما هو إقناع الذين لا يزالون راغبين عن عقد مناقشة دولية حول مسألة لها هذه الأهمية الحيوية بالنسبة للجميع، وتؤثر دون تمييز على البلدان المرسلة والبلدان المستقبلة وبلدان العبور. وكثير من البلدان بلدان مرسلة كما أنها بلدان مستقبلة، والهجرة تمثل بشكل أو بآخر ظاهرة عالمية تعود إلى بداية التاريخ. وقال إن وفده على ثقة من أن عدد أعضاء الأمم المتحدة الذين يحبذون عقد المؤتمر سيزداد.

٤٦ - وذكر أنه قد يلزم عمل تحليل بمزيد من التفصيل لمسائل مثل أهداف المؤتمر المقترح وتمويله وتكوين أمانته، وهي مسائل لا يتوفر بعد توافق آراء بشأنها. ومن الأهمية بمكان أن تكون هناك فكرة واضحة عن الأهداف النهائية. فالبلدان بحاجة إلى أن تطمئن إلى أنها أهداف تحمي الحدود الوطنية لكل منها، وتساند سيادة كل منها، وتصون كرامة الفرد وتحمي كل حقوقه، وتدعم قضية التنمية المستدامة والمنصفة للجميع. ولا ينبغي أن يحول أي شئ دون إخضاع المسألة لمزيد من النظر، لأن المستهدف هو في نهاية المطاف الصالح المشترك.

٤٧ - وفيما يتعلق بالمواضيع المقترحة للحوار الثاني الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة، قال إن وفده ليس لديه تفضيل خاص، لكنه يود أو يوضح أن هذا الحوار يمكن أن يعمل على إيجاد تفهم أعرض وأعمق للمسائل التي تمس المصالح الفردية أو الإقليمية أو الجماعية. وعلى ذلك سيكون من المناسب النظر بتفصيل أكبر في المقترحات المقدمة من بنغلادش ورومانيا وغانا والولايات المتحدة.

٤٨ - وفيما يتعلق بعقد المؤتمر، قال إن وفده يعتقد إنه ينبغي تجنب أي مزيد من التأخير وإن الجمعية الألفية ربما تكون أنسب إطار.

٤٩ - **السيد بوكوم** (مالي): أعلن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين حول تقرير الأمين العام عن الحوار بشأن تعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة (A/54/328). وأوضح أن أكبر تحد قائم في العصر الحديث هو تحقيق التنمية البشرية المستدامة بواسطة آليات التعاون الاقتصادي الدولي بدافع من روح الشراكة. ويجب على المجتمع الدولي أن يجد سبلا لبلوغ ذلك الهدف. كما يجب عكس اتجاه الهبوط الحاصل في المساعدة الإنمائية الرسمية، سواء الثنائية أو المتعددة الأطراف، لا سيما إذا لم تعوضه تدفقات ضخمة من رأس المال الخاص. ومن المهم القضاء على عدم استقرار أسعار السلع الرئيسية لأنه يؤثر على الأداء الاقتصادي للبلدان النامية ويجعل برمجة الأنشطة الإنمائية أمرا بالغ الصعوبة نظرا لعدم الوثوق من إيرادات الصادرات. ومالي تعلق آمالا كبارا على مؤتمر قمة بلدان الجنوب الذي سينعقد في كوبا في عام ٢٠٠٠، وتثق في أنه سيتم في تلك المناسبة وضع أسس جديدة للشراكة فيما بين بلدان الجنوب وبدء حوار بناء مع بلدان الشمال لما فيه صالح تقدم البشرية جمعاء.

٥٠ - واستدرك قائلا إن من سوء الحظ أن عبء الديون الباهظ لا يزال يثقل كاهل بلدان الجنوب مفسدا آفاق تنميتها في الأجل الطويل. والاتجاه يتزايد نحو قيام اقتصاد عالمي يطغى عليه المستهلكون وتتحكم فيه الأسواق

المالية. ومع ذلك فلا يخفى على مالي أنه من الجوهري التوفيق بين حتميات الإنتاجية والمنافسة وبين التماسك الاجتماعي، ومبدأ قيام مجتمع منفتح يلتزم بواجب التضامن، والكفاءة مقترنة بالتوازن. وإذا كانت العولمة تشكل ظاهرة ستستمر لزمن طويل، فإن الحاجة تدعو إلى كفالة ألا تعاني من آثارها طويلا بلدان مثل مالي تشكوا من نواحي ضعف خطيرة ومن ندرة الموارد.

٥١ - وذكّر بأنه سبق لمالي أن أعلنت في الجمعية العامة معارضتها لقيام عولمة تخضع لسيطرة السوق وعالم المال على حساب عولمة تتمحور على التنمية المستدامة للموارد البشرية، كما أعربت عن عميق اقتناعها بأن الاختلالات الحالية يمكن أن تعالج عن طريق حوار سياسي يجري فيه تناول المشاكل برؤية عالمية ومتعاضدة تقوم على الشراكة الحقيقية والتقسيم المنصف للمسؤوليات، بهدف إقامة عالم أفضل.

٥٢ - وقال إن البلدان النامية تعلق أكبر قدر من الأهمية على تشجيع التعاون على صعيد القارات، لا سيما التعاون على النطاق دون الإقليمي. ومن شأن إنشاء آليات للتعاون تيسر الاندماج الاقتصادي الإقليمي أن يمكن من تنمية القدرات المحلية وأن يكون له أثر إيجابي على تلك البلدان في سياق التجارة الدولية.

٥٣ - وفيما يتعلق بتجديد الحوار بشأن التعاون الاقتصادي الدولي، أوضح أنه ينبغي دائما إيلاء الاعتبار لملايين الناس الذين يعيشون حاليا في فقر. ومن المستحيل مقاومة إغراء الحديث عن الملايين من صغار الفلاحين الذين يفضلون، رغم الجوع والشدائد، الاكتفاء في عيشهم بعلف الحيوانات على التسول. ولا بد من التنويه بشجاعة النساء اللاتي يتكفلن بأسرهن مع تحملهن في كبرياء كل صعاب الحياة اليومية. كما يستحيل نسيان آلاف الأطفال الذين يموتون بسبب سوء التغذية قبل أن يبلغوا سن الخامسة بينما يوجد في العالم أشخاص يعيشون في بحبوحة من العيش. وأضاف أن مالي تحث كل من يعمل من أجل التنمية على الدخول في تحالف استراتيجي هدفه مكافحة الفقر والجوع عن طريق برامج متكاملة تتخطى الحدود والتخوم في سبيل السلام واكتفاء البشرية.

٥٤ - واستطرد قائلا إنه من المسلم به، حتى إذا تم ذلك، أن كل بلد تقع عليه المسؤولية الأساسية عن التنمية فيه، وعن القضاء على الفقر، وعن موالاة العمل على شيوع مناخ سياسي يكفل السلام والأمن واحترام حقوق الإنسان. وفي الوقت ذاته لم يسبق البتة أن كان الحوار جادا أو كان المجتمع الدولي رحب الصدر مثلما هو الحال الآن. ولقد دقت ساعة العمل لإقامة شراكات تمكن ليس من تشجيع التنمية الاقتصادية والتجارة فحسب بل أيضا التقدم الاجتماعي وحماية البيئة. وعلى المجتمع الدولي أن يضطلع بالتزام صلب بإيجاد بيئة تساعد على تنمية القيم الإنسانية.

٥٥ - وأضاف أنه يصعب فهم السبب الذي يحول دون اعتراف بعض الدول حتى الآن بالحاجة إلى تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية؛ والأنكى من ذلك أن مساهمة بعض البلدان في السنوات الأخيرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقلصت بشدة. والدعم من جانب المجتمع الدولي شديد اللزوم، وسيكون أجدى إذا قام على حوار حقيقي وشراكة حقيقية.

٥٦ - **السيدة دينيتش** (كرواتيا): رحبت بتقرير الأمين العام عن الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر الموئل الثاني (A/54/322). وقالت إن كرواتيا ساهمت بنشاط في وضع مشروع جدول أعمال الموئل، وانضمت إلى توافق آراء اسطنبول في عام ١٩٩٦، وهي تعلق أهمية كبيرة على تنفيذ جدول أعمال الموئل.

٥٧ - وأوضحت أن كرواتيا بلد صغير يتفرق سكانه البالغ عددهم ٤,٨ ملايين نسمة في ما يربو على ٥٠٠ ٦ مستوطنة صغيرة. ولا يوجد سوى تجمع حضري كبير واحد يعيش فيه نحو ٢٠ في المائة من السكان. ونظرا لهذه الخصائص، اعتمدت كرواتيا نظاما أكثر تكاملا للتخطيط المادي روعيت فيه البرامترات التي تحددت في جدول أعمال الموئل. ونص قانون التخطيط المادي لعام ١٩٩٤ على أساليب تحقيق ذلك النهج، والاستراتيجية والبرنامج المتصلان بهذا الأمر هما الوثيقتان الاستراتيجيتان الأساسيتان للتنمية والتخطيط المادي للمدن، وللتنمية المستدامة في كرواتيا.

٥٨ - وذكرت أن برنامج التخطيط المادي يشجع مراعاة مزيد من التناسق في تنمية النظام الحضري. وبالنظر إلى الخصائص المحددة التي تتميز بها كرواتيا فإن تنفيذ جدول أعمال الموئل سيتركز على تنمية المدن والمجتمعات المحلية المتوسطة والصغيرة الحجم؛ كما سيتم السعي إلى إبطاء نمو عدد السكان في المدن الكبيرة.

٥٩ - وأشارت إلى أن الضرورة اقتضت في كرواتيا وضع حوافز محددة والأخذ بمفاهيم شاملة في التخطيط الإنمائي من أجل اعتماد تدابير مناسبة لتنشيط المستوطنات واقتصاداتها. وتقدم الحكومة المساعدة من أجل تعمير وتنمية مناطق تثير القلق بوجه خاص؛ ومن أمثلة ذلك البرنامج الوطني للتعمير والتنمية المستدامة في المجتمعات المحلية في الجزر الواقعة في بحر الأدرياتيك. وبموجب البرنامج الوطني للتعمير والتنمية، الذي يضم مبادئ النمو المستدام والخطوط التوجيهية المنصوص عليها في جدول أعمال الموئل، يوجه اهتمام خاص أيضا للمناطق التي أتلفتها الحرب ومناطق الحدود والمناطق الريفية والجبلية.

٦٠ - وقالت إن قطاع الإسكان شهد تحولا ملحوظا إلى مبادئ السوق. فمنذ عام ١٩٩١، تحولت نسبة تربو على ٩٤ في المائة من الإسكان العام في كرواتيا إلى الملكية الخاصة. وقد ازدادت هذه الحالة بروزا منذ الصراع المسلح، من حيث أنه بدأ إعطاء الأولوية لإعادة بناء المساكن المدمرة أو التالفة، وذلك بوجه خاص بغية حل مشكلة عدم توفر المساكن للاجئين والمشردين، وكثيرون منهم من مقعدي الحرب.

٦١ - وأضافت أنه تنفيذا لجدول أعمال الموئل والخطة الوطنية للأنشطة، فقد اعتمدت تدابير للتخطيط المادي وبرامج للتنمية بغية النهوض بحالة المستوطنات البشرية. غير أن متابعة تنفيذ جدول أعمال الموئل على الصعيد الوطني والتقدم المحرز في تحقيق أهدافه يشكلان أيضا عنصرا أساسيا، ينطوي على إعداد تقارير كل سنتين عن التخطيط المادي وتدابير تحسين أحوال المقاطعات والمدن والبلديات. وكرواتيا تعتقد أنه ينبغي وضع مؤشرات أكثر تفصيلا من أجل توفير وسيلة أفعل لتقييم الحالة الحقيقية واتجاهات النمو في كل بلدة. وبهذه

الطريقة سيتم وضع مؤشرات نوعية وكمية مما يلزم للتخطيط والمتابعة وتقييم التقدم المحرز فيما يتعلق بنوعية المساكن وتنمية المستوطنات البشرية المستدامة.

٦٢ - وقالت إن النمو السكاني والتحضر يمثلان عمليتين شديدتي الترابط. وفي سياق المستوطنات البشرية يلزم دراسة هذا الترابط، بما في ذلك الاختلافات الواضحة القائمة فيما يتعلق بالثروة والطبقة والعنصر. وفي هذا الصدد، فقد جاءت في الوقت المناسب التوصية التي أصدرتها لجنة المستوطنات البشرية في دورتها السابعة عشرة بأن المسائل المتصلة بالموئل ينبغي أن تكون محل نظر في اجتماعات التنسيق للمجلس الاقتصادي الاجتماعي في عام ٢٠٠٠.

٦٣ - **السيدة وونغ** (سنغافورة): أشارت إلى تقرير الأمين العام (A/54/207) عن البند الفرعي (هـ)، فقالت إن هناك فكرة خاطئة في مجال الهجرة الدولية بأن البلدان المستقبلة تكون هي المستفيدة الوحيدة، في حين أن البلدان المرسلة تكون هي الغارمة. وواقع الأمر أن الهجرة الدولية مسألة متشابكة وتؤثر على الفئتين معا: إذ تقع على الطرفين كليهما مسؤولية تجاه المهاجرين. والهجرة لها أشكال عديدة - إذ منها الهجرة الاقتصادية والهجرة القسرية والهجرة الداخلية واللاجئون. وسنغافورة تفهم وجهة نظر البلدان المرسلة والبلدان المستقبلة حيث أنها استقبلت مهاجرين، كما هاجر كثير من مواطنيها.

٦٤ - وأضافت أنه حسب ما جاء في تقرير الأمين العام، فإن حكومات عديدة أبدت تحبيذها لعقد مؤتمر عن الهجرة الدولية والتنمية، لكنها لا تشكل إلا نسبة صغيرة من مجموع أعضاء الأمم المتحدة، بل أن آراء تلك الحكومات لا تتوافق على أهداف أمانة المؤتمر وجدول أعمالها وتمويلها وتكوينها.

٦٥ - وقالت إنه يجدر بالملاحظة أن الندوة التقنية المعنية بالهجرة الدولية والتنمية، التي انعقدت في لاهاي في تموز/يوليه ١٩٩٩، أوردت في تقريرها أنه لا تتوفر بيانات كافية تمكن من تفهم ظاهرة الهجرة، الأمر الذي يعمل غالبا على استمرار الخرافات التي تشكل أساسا ضعيفا لرسم السياسات. كما وجدت تلك الندوة أنه سيكون من غير المجدي عقد مؤتمر عن الهجرة والتنمية في وقت لا تتلاقى فيه المصالح.

٦٦ - وأشارت إلى أن المسائل المتعلقة بالهجرة أصبحت ذائعة من خلال محافل مثل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وبدلا من عقد مؤتمر دولي آخر، ينبغي تخصيص الموارد القائمة للآليات التي تعالج ظاهرة الهجرة، مثل لجنة السكان والتنمية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة العمل الدولية وسائر الوكالات المتخصصة. وسيكون من الأجدى تجميع بيانات إضافية عن تلك العملية المتشابكة التي تستعصي على الحلول الفورية. وعلى ذلك تعتقد حكومتها أن فكرة عقد مؤتمر للأمم المتحدة عن الهجرة الدولية ينبغي أن تترك في الوقت الحالي.

٦٧ - **رئيس الأساقفة مارتينو** (المراقب عن الكرسي الرسولي): تكلم بشأن البند الفرعي (أ)، فأثار مسالة خاصة تتعلق بالتنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي، هي الآثار السلبية للجزاءات. وقال إن مجلس الأمن قام منذ

انتهاء الحرب الباردة، مستندا إلى الفصل السابع من الميثاق، بفرض جزاءات في عدد من المناسبات على بلدان لا تمتثل قراراته. وربما كان من المحتم ومن المسوغ تطبيق تدابير ضد نظام يوجه تهديدا للسلام والأمن الدوليين، لكن الجزاءات الاقتصادية، التي تؤثر على السكان بأسرهم، ينبغي أن ينظر فيها كمسألة مستقلة.

٦٨ - وأضاف أن هذه المسألة تمثل في واقع الأمر فصلا من فصول القانون الدولي المعاصر التي لم تكتمل. فالقصد الأول من الجزاءات ليس توقيع العقوبة، وإنما هو بالأحرى قسر الحكومة المستهدفة على تغيير سلوكها. والجزاءات، بوصفها تدابير قسرية وإن لم تكن عسكرية، يجب أن تحترم القانون الإنساني نصا وروحا ويجب ألا تكون لها آثار عشوائية أو غير متناسبة على السكان المدنيين. وإذا أدت الجزاءات الاقتصادية إلى تدمير القطاع الزراعي برمته وسائر الهياكل الأساسية في بلد من البلدان، وإلى ارتفاع معدل وفيات الأطفال بدرجة مفرطة، وإلى ولادة نسبة مرتفعة من المواليد ناقصة الوزن بسبب سوء تغذية الأمهات، وإلى اتخفاض معدل الالتحاق بالمدارس بواقع النصف، وإلى توقف أغلبية المدارس والمستشفيات عن العمل، وإلى حدوث نقص في مياه الشرب، فإن ذلك يستدل منه بوضوح على أن الجزاءات الاقتصادية كانت عديمة الفائدة.

٦٩ - وأوضح أن السكان يتحولون في معظم الحالات إلى ضحية للصراعات؛ إذ سرعان ما يصابون بالصدمات النفسية والعوز الاقتصادي. وفي ظل مثل هذه الظروف، فإن ما يتعرض له المجتمع المدني من إذلال وحرمان وضعف من جراء الجزاءات الاقتصادية يمكن أن يعمل على تأخير إمكانية القيام في الأجل الطويل بإقامة مجتمع حر وديمقراطي في الدولة المستهدفة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن من دروس التاريخ أن فرض جزاءات طويلة الأمد يؤدي في الغالب إلى تقوية النظم التي دفعت ببلدانها إلى العدوان أو الصراع غير المبرر، إذ أنها تلهي الأنظار عن انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية التي ترتكبها تلك النظم وتوجهها نحو "عدو مشترك" مزعوم. حينذاك يلتف السكان حول قادتهم كملاذ لا مخرج سواه.

٧٠ - وأضاف أنه يستحيل، علاوة على ذلك، تجاهل الأثر السلبي للجزاءات الاقتصادية على البلدان الثالثة، لا سيما البلدان التي ترتبط ارتباطا وثيقا، لأسباب جغرافية أو تاريخية، بالدولة المستهدفة. وقد تقاسي تلك البلدان من نتائج اقتصادية واجتماعية مدمرة دون أن تتلقى أي تعويض عن العبء الواقع عليها أو أي اعتراف به. وبالإضافة إلى ذلك، فكما يستدل عليه من الماضي القريب، فإن صعوبة مشاريع المعونة الإنسانية التي يوافق عليها بالتوازي مع الجزاءات الاقتصادية، والمشاكل البيروقراطية، ربما تعمل أيضا على تفاقم الحالة بدلا من تحسينها.

٧١ - وأعلن أن الكرسي الرسولي يعتقد أنه ينبغي تحديد مرامي وأهداف الجزاءات الاقتصادية بوضوح قبل فرضها لكي يتسنى تقييم التقدم الذي تحرزه الدولة المستهدفة والقيام تدريجيا بتخفيف نظام الجزاءات فيما يجري بلوغ تلك الأهداف. كما ينبغي تقييم النتائج الإنسانية التي يمكن أن تترتب على تلك الجزاءات، وتحديدها كميا إذا أمكن. وينبغي الإشارة صراحة إلى نتائج تلك العملية في جميع القرارات التي تتخذ بفرض جزاءات.

٧٢ - وأضاف أن الكرسي الرسولي يعتقد أيضا أن أحكام ميثاق الأمم المتحدة لا يجوز أن تكون أداة في يد أغنياء العالم وأقويائه لعقاب فقرائه وضعفائه، لأن النتائج التي تترتب علي ذلك نتائج لا إنسانية ولا أخلاقية. ولئن كان الكرسي الرسولي يتمسك حازما بمبدأ أنه لا يمكن التسامح في شأن عمليات العدوان الجسيمة، فإنه يخاطب ضمير المجتمع الدولي مناشدا إياه أن يعيد النظر في أمر الآثار السلبية للآلية الحالية للجزاءات الاقتصادية. وهو على استعداد لمساندة آلية مختلفة وأكثر عدلا حسب ما أوصي به في الحلقة الدراسية الثانية بشأن تحديد أهداف الجزاءات المالية التي تفرضها الأمم المتحدة، التي عقدت في إنترلاكن (سويسرا) في آذار/مارس ١٩٩٩.

٧٣ - **السيد ما زويسونغ** (الصين): تكلم بشأن البند الفرعي (أ)، فأكد استمرار صحة الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع. وقال إنه لئن كان عدد كبير من البلدان النامية قد نفذ إصلاحات اقتصادية وعمليات تكيف هيكلي واسعة النطاق في سياق الإعلان والاستراتيجية، فإن النظام الاقتصادي الدولي غير العادل والعقبات التي تعترض التعاون الإنمائي الدولي قد أعاقت تنفيذهما الفعال بدرجة خطيرة. وأضاف أن وفده يطلب من المجتمع الدولي، لا سيما البلدان المتقدمة النمو، أن يفي تماما بالالتزامات المضطلع بها فيما يتعلق بتمويل التنمية، والديون، والتجارة، ونقل التكنولوجيا، من أجل إيجاد بيئة مواتية تمكن البلدان النامية من بلوغ أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

٧٤ - وفيما يتعلق بمسألة المستوطنات البشرية، التي أصبحت تتزايد أهمية، قال إن الصين يحدوها هدفان رئيسيان، هما "المأوى للجميع" و "التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية". وقد تم بمشاركة من الجميع، من الحكومة المركزية إلى المجتمعات المحلية، إدخال إصلاحات في قطاع الإسكان وتحقق تقدم ملموس، منه مثلا زيادة النصيب الفردي من حيز المعيشة وممارسة التخطيط على نحو أكثر استدامة.

٧٥ - وأعرب عن سرور الصين لأن لجنة المستوطنات البشرية، بصفتها اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة لإجراء استعراض وتقييم شاملين لجدول أعمال الموئل، قد بدأت في مزاولة أعمالها، ولأنها ستشرع قريبا في الاستعراض الموضوعي الذي سيرسي الأساس لنجاح الدورة الاستثنائية.

٧٦ - وأوضح أن الموارد البشرية هي أكثر العوامل الإنتاجية دينامية، ويجب أن تتمحور تنمية تلك الموارد على الناس. ولئن كانت المسؤولية في هذا الشأن تقع أساسا على عاتق حكومة كل بلد، فإنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يفعل المزيد لمساعدة البلدان النامية. والأمل معقود على أن تستمر وكالات الأمم المتحدة في إعطاء الأولوية لتنمية الموارد البشرية. وحكومته تعلق أهمية كبيرة على هذا الموضوع، وهي تسير على استراتيجية لتحقيق الرخاء عن طريق العلوم والتعليم. كما أنها تقف على أهبة الاستعداد لتقوية التعاون مع سائر البلدان والمنظمات الدولية ذات الصلة.

٧٧ - وقال إن الهجرة الدولية مشكلة بالغة التعقيد، ولا يمكن إهمال ما لها من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية يتطلب علاجها قيام نظام دولي أكثر عدلا وإنصافا، كما يتطلب بيئة تساعد بدرجة أكبر على تقليل

الاختلالات القائمة بين الشمال والجنوب. ويجب على المجتمع الدولي أن يشجع البلدان المرسلة والبلدان المستقبلة على التعاون القائم على الحوار المتكافئ بما من شأنه أن يحقق صالح الجميع.

٧٨ - وفيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، قال إن من الواضح أن تسارع خطى العولمة يستلزم تنظيم تلك العملية، ولذلك فإن الصين ترحب بما يتاح من فرص لمناقشة هذه المسألة، مثل الحوار الرفيع المستوى الذي عقد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. ويجب تنشيط التعاون الإنمائي الدولي من خلال تقوية الحوار والشراكات؛ وينبغي الاستمرار في إعطاء أولوية في عمليات الحوار الرفيع المستوى المقبلة، في جملة أمور، للمواضيع المتعلقة بالتعاون الإنمائي الدولي. ويجب على المجتمع الدولي أن يفعل كل ما في طاقته للمحافظة على حيوية التعاون الإنمائي ولترجمة توافق الآراء إلى إجراءات ملموسة؛ ويجب أن يتجه ذلك التعاون في الوجهة الصحيحة كما يجب أن يحترم استقلال إرادة البلدان النامية في اختيار مجالات تنميتها.

٧٩ - **السيدة لوبين** (منظمة العمل الدولية): قالت إن منظمة العمل الدولية تعي بوضوح الحاجة إلى تنظيم تدفقات الهجرة وإلى حماية العمال المهاجرين وأسرهم من الاستغلال.

٨٠ - وأضافت أن المنظمة منذ سنة ١٩١٩، وهي السنة التي أنشئت فيها، تقوم بدور فعال في معالجة تلك المسائل. فقد وافقت في السنة التالية لإنشائها على توصية تناولت على وجه الدقة المساواة في المعاملة بين المواطنين والعمال المهاجرين. وقد وافق مؤتمر العمل الدولي على أربع اتفاقيات بشأن العمال المهاجرين وأحوال عملهم، وتقديم المساعدة التقنية للحكومات في وضع سياسات الهجرة وأنظمتها، وإجراء البحوث لتقييم العوامل التي تؤدي إلى الهجرة وتوفير مبادئ توجيهية لتقديم الخدمات المناسبة للعمال المهاجرين وأسرهم. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٩، قدم مكتب العمل الدولي للجنة المعنية بتطبيق الاتفاقيات تقريرا عن العمال المهاجرين بيّن عدد التصديقات على الاتفاقيات ذات الصلة، وأوجز التقارير الواردة من ٩٦ حكومة و١٠ أقاليم متروبولية. كما لخص اتجاهات الهجرة واقترح إجراءات يمكن اتخاذها لتكييف المعايير، سواء الدولية أو الوطنية، مع الأوضاع العالمية المتغيرة والمشاكل الجارية التي يواجهها المهاجرون وأفراد أسرهم. ومن تلك المشاكل مشكلة تزايد نسبة الإناث في صفوف المهاجرين وتواتر وقوع المهاجرات ضحية للبغاء وغيره من أشكال الاستغلال. وفي عام ١٩٩٧، بدأت منظمة العمل الدولية مشروعا يرمي إلى تحسين أحوال العمل والرفاه للمهاجرات، لا سيما النساء الفلبينيات والإندونيسيات اللاتي يهاجرن للعمل كخادمات في المنازل.

٨١ - وقالت إن هناك عاملا آخر يجب أن يوضع في الاعتبار هو الزيادة الضخمة في الهجرة غير القانونية. ويجري التمييز الآن بين المهاجرين العاملين بصورة قانونية وأولئك العاملين بصورة غير قانونية، لكن عندما صيغت صكوك منظمة العمل الدولية فقد نصت على تمييز أساسي هو التمييز بين المهاجرين المؤقتين والمهاجرين الدائمين. غير أن الاتفاقات التي أبرمت لتنظيم الهجرة المؤقتة نادرا ما تطبق الآن، مما نجم عنه أن المهاجرين المؤقتين لا يتمتعون بالحماية في العادة. وعلى ذلك تساهم المنظمة في إعادة المهاجرين إلى أوطانهم واستيعابهم فيها، حيث يحتاجون إلى العثور على وظائف مناسبة والاندماج هم وأفراد أسرهم في المجتمع.

٨٢ - وأوضحت أن المنظمة تقوم في هذا السياق بتقديم المساعدة التقنية للحكومات، بناء على طلبها، لحل المشاكل المتصلة بالهجرة، وكثيرا ما تلتجئ إلى أرباب الأعمال والعمال المطلعين على المشاكل المحلية. كما أنها تعمل مع الحكومات التي تريد التفاوض على اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف لمعالجة مشاكل الهجرة، مستفيدة في ذلك من المعايير المحددة في اتفاقياتها وتوصياتها.

٨٣ - وفيما يتعلق بالهجرة الدائمة، قالت إن المنظمة، التي تشدد على أهمية جمع شمل الأسرة، قد وضعت توصية واتفاقية تحددان أفراد الأسرة الذين يمكن جمع شملهم مع المهاجرين، فضلا عن الترتيبات الاجتماعية التي قد يحتاج إليها الأمر.

٨٤ - وأضافت أن المنظمة بدأت برنامجا لدراسة ممارسات سوء معاملة العمال المهاجرين. كما أنها بدأت في إعداد قاعدة بيانات عن هجرة العمال ستكون متاحة على الإنترنت لتوفير معلومات كمية ونوعية عن أحوال معيشة وعمل المهاجرين.

٨٥ - وأشارت إلى إن المنظمة اشتركت في التخطيط للندوة التقنية المعنية بالهجرة الدولية والتنمية، التي عقدت في لاهاي (هولندا) في حزيران/يونيه ١٩٩٨، والتي ساهمت في إيجاد فهم أفضل لأبعاد الهجرة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والجنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان.

٨٦ - وأعلنت أن المنظمة ستشترك مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمة الدولية للهجرة في رعاية برنامج يرمي إلى بناء قدرات مؤسسية طويلة الأجل في مجال السياسة المتعلقة بالهجرة الدولية.

٨٧ - وفيما يتعلق بعقد مؤتمر للأمم المتحدة عن الهجرة الدولية والتنمية، قالت إن المنظمة تقترح أن يعقد هذا المؤتمر على أساس المبادئ المنصوص عليها في ما يوجد حاليا من صكوك دولية متعلقة بالهجرة، وأن يعمل على فهم تلك الصكوك على نحو أفضل. وينبغي أن يكون المؤتمر بمثابة اجتماع تقني يرمي إلى التوصل إلى توافق آراء عريض حول المسائل الجارية المتعلقة بتشغيل العمال المهاجرين وحمايتهم هم وأسرهم.

٨٨ - وفيما يتعلق بالبند الفرعي (ب)، قالت إن منظمة العمل الدولية تشير إلى أن الموضوعين اللذين تناولهما مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) - وهما توفير المأوى الملائم للجميع والمستوطنات البشرية المستدامة في عالم آخذ في التحضر - يثيران مسائل هامة بالنسبة لهيئات المنظمة الثلاث. فحيث أن التحضر في أية أجزاء من العالم يؤدي إلى زيادة العمالة غير الرسمية، فإن صعوبة القيام في وقت واحد برفع الإنتاجية والدخول وتوفير الحماية الاجتماعية في القطاع غير الرسمي أصبحت مثار قلق متزايد في المنظمة، التي بدأت تعمل مع مختلف الهيئات، بما فيها السلطات البلدية، من أجل مواجهة هذا التحدي.

٨٩ - وذكرت أن الندوة الدولية بشأن نقابات العمال والقطاع غير الرسمي المنعقدة حاليا في جنيف من المنتظر أن يكون لها دور فعال في زيادة الدخول وتحسين أحوال العمل والحماية الاجتماعية في القطاع غير الرسمي. وتواصل المنظمة من ناحيتها المشاركة بنشاط في المحفل الدولي المعني بالفقر في المناطق الحضرية، وهو آلية لتنسيق الأنشطة التي يجري تنفيذها في منظومة الأمم المتحدة لبلوغ أهداف جدول أعمال الموئل.

٩٠ - **السيدة إنديياي** (المنظمة الدولية للهجرة): تكلمت بشأن البند الفرعي (هـ)، فقالت إنه رغم وجود علاقة واضحة بين الهجرة الدولية والتنمية، فليس من الواضح دائما أن أكبر جزء من الهجرة الدولية يتم بين البلدان النامية وليس من الجنوب إلى الشمال فحسب. ومن الجوانب الأخرى التي يجب أن توضع في الاعتبار أن الهجرة أصبحت الآن ظاهرة عالمية. وقد أصبحت كل البلدان تقريبا بلدانا مستقبلة أو بلدان عبور أو بلدانا مرسلة، ويتحول البعض منها إلى اكتساب صفة الأنواع الثلاثة كلها. ورغم أن الإحصاءات تشير إلى أن ١٢٥ مليون شخص كانوا يعيشون خارج بلدانهم الأصلية في فترة أواسط التسعينات، فإنها لا تقدم صورة كاملة لحجم الظاهرة، لأن من الصعب التعبير عن الزيادة في الهجرة غير النظامية أو تحديد ما إذا كان صافي عملية الهجرة هو تكبد التكاليف أو تلقي المساهمة، وما هي التكلفة الحقيقية التي تتكبدها البلدان النامية نتيجة لخسارتها للأشخاص المؤهلين. ولا يمكن تقديم أجوبة شافية ما لم تتوفر معلومات كافية عن حجم السكان المهاجرين.

٩١ - وأوضحت أن تلك كانت هي المسائل الرئيسية التي نوقشت في الندوة التقنية التي عقدت في لاهاي (هولندا) في عام ١٩٩٨. وقد تعاونت منظمة الهجرة الدولية بنشاط مع فريق الأمم المتحدة العامل الذي تولى التخطيط للندوة. وقد أذيع قدر كبير من البيانات في ذلك الاجتماع، ساهم في إيجاد تفهم أفضل لظاهرة الهجرة. ونتيجة لذلك تمكنت المنظمة من تحسين برمجة أنشطتها، وهي تنقسم إلى ست فئات: نقل المهاجرين، وتقديم الخدمات الطبية للمهاجرين، وموضوع الاتجار بالمهاجرين، ونشر المعلومات، وتقديم المساعدة للعائدين، والتعاون التقني.

٩٢ - وأشارت إلى أن النقاش الدولي حول الهجرة أحرز تقدما كبيرا في العقد الماضي. مثال ذلك أنه يوجد الآن اعتراف أكبر بالحاجة إلى وضع سياسات تأخذ في الحسبان العلاقة بين الهجرة، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والتجارة، والاستثمار والسكان، وسياسات التنمية الاجتماعية. ورغم أنه تم بالفعل في بعض البلدان إنشاء آليات حكومية داخلية لهذا الغرض، فإن مسألة الهجرة الدولية ينبغي تناولها على الصعيدين الوطني والدولي، وتحقيق حل دائم لها يتطلب من البلدان المرسلة والبلدان المستقبلة أن تتحاور وتتعاون باستمرار. وتشارك المنظمة في عدد من المبادرات الإقليمية لمعالجة مشاكل الهجرة، كما أنها تعطي أولوية لمهمة دعم الآليات الاستشارية الإقليمية. ومن أمثلة تلك الآليات عملية بويبلو في أمريكا الوسطى والشمالية، التي أثبتت أن الحوار يعمل على فهم المسائل المشتركة ويمكن أن يؤدي إلى وضع استراتيجيات بشأن مسائل مختلفة تشمل الاتجار بالمهاجرين وحماية حقوقهم. ويجري إعداد عمليات مماثلة في آسيا، وفي بلدان الاتحاد السوفياتي سابقا، وفي أمريكا الوسطى، وفي أفريقيا.

٩٣ - وقالت إن الجهود المبذولة لتشجيع الحوار البناء فيما بين البلدان المرسلة وبلدان العبور والبلدان المستقبلة ستفضي في النهاية إلى المساعدة على تحسين تناول المشاكل المتصلة بالهجرة. وستكون لذلك أهمية أساسية في حل المشاكل المرتبطة بالاتجاهات الراهنة وفي جني فوائد تنظيم الهجرة. وفي هذا الصدد، تساهم المنظمة في الحوار الإقليمي في سياق برامجها للتعاون التقني، وتتمكن بفضل ذلك من تقاسم خبرتها وممارساتها الموصى بها.

٩٤ - وأخيرا، قالت إنه يجدر بالذكر أن مشكلة الهجرة غير النظامية واحدة من أصعب المشاكل المتصلة بالهجرة، وهي مشكلة تؤثر على البلدان المتقدمة النمو كما تؤثر على البلدان النامية. وفي هذا الصدد فإن المنظمة تعطي أولوية للتعاون من أجل إعادة المهاجرين إلى أوطانهم، وتنفذ برامج تربط الإعادة إلى الوطن بتنمية بلدان المنشأ.

٩٥ - وأضافت أن المنظمة عملت بصورة وثيقة مع الأمم المتحدة على مدار العام الماضي. ففي أمريكا الوسطى، تعاونت مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقديم المساعدة لضحايا الإعصار ميتش. وفي تيمور الشرقية، قدمت المساعدة للتيموريين الذين يعيشون في الخارج لتمكينهم من المشاركة في الاستفتاء، وقامت، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بتنظيم عملية إخلاء عشرات الآلاف من ألبان كوسوفا من مقدونيا لأسباب إنسانية، وعودتهم فيما بعد طوعيا إلى كوسوفا. وبالإضافة إلى ذلك، اشتركت المنظمة مع اليونيتار وصندوق السكان في تنظيم حلقات دراسية حول التشريعات والسياسات المتصلة بالهجرة للبلدان حديثة العهد بالديمقراطية والبلدان النامية الواقعة في أوروبا والجنوب الأفريقي. وفي أنغولا وكوسوفا، تعاونت المنظمة مع الأمم المتحدة في عملية إعادة إدماج الجنود المسرحين وأفراد أسرهم. ووجهت المنظمة اهتمامها في الآونة الأخيرة، بالتعاون مع مفوضية شؤون اللاجئين، إلى تنظيم العودة الطوعية المنظمة للمشردين من أهل تيمور الشرقية. وقد وقعت أخيرا على اتفاق للتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز وعلى مذكرة تفاهم مع منظمة الصحة العالمية للقيام بمبادرات مشتركة فيما يتصل بصحة المهاجرين سيولى فيها اهتمام خاص للقارة الأفريقية.

٩٦ - وختاما قالت إنه لما كانت الهجرة تمثل ظاهرة عالمية، فإن المنظمة تحث هيئات منظومة الأمم المتحدة على توحيد جهودها من أجل الاستجابة على نحو مناسب لتحديات الهجرة والتنمية.

٩٧ - **السيد سونغ-يون هوانغ** (جمهورية كوريا): تكلم بشأن البند الفرعي (أ)، فقال إنه يجب إتباع طريقة شمولية لبلوغ المرامي والأهداف التي تقررت لتحقيق التنمية المستدامة. ومن سوء الحظ أنه والعالم يقف على أعتاب ألفية جديدة لا تزال بلدان نامية عديدة مبتلاة بالفقر المطلق والديون الخارجية والتخلف الاقتصادي. وهذه الحالة تتفاقم بفعل الآثار السلبية للعولمة على التنمية، وهو ما اتضح في ضوء الأزمة المالية الآسيوية. وحيث أن المجتمع الدولي قد حدد، في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي واستراتيجية عقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع، مرامي وأهداف التنمية المستدامة، فإن مما له أهمية بالغة أن يتم التحكم في مخاطر العولمة لكي يتسنى التنفيذ التام للالتزامات الوارد في هذين الصكين.

٩٨ - وأضاف أن النمو المتوازن يجب أن يكون هو الهدف النهائي لعملية العولمة. ولا يمكن أن يتخذ النمو الاقتصادي مقياسا وحيدا لتحديد مستوى التنمية، إذ ينبغي تؤخذ في الحسبان منذ المراحل الأولى لوضع الاستراتيجيات الإنمائية أهداف اجتماعية مثل الإنصاف والمساواة بين الجنسين والتعليم والصحة.

٩٩ - وثانيا، يجب إيجاد بيئة دولية تمكن من تلبية احتياجات البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. وبوجه خاص، فإن النظام الدولي للتجارة والتمويل بحاجة إلى التحسين لكي يتسنى إدماج البلدان النامية إدماجا تاما في الاقتصاد العالمي والنجاح في معالجة النتائج السلبية للعولمة. ويحتاج الأمر أيضا إلى مداومة الجهود لتعبئة الموارد المالية الدولية، لا سيما المساعدة الإنمائية الرسمية. ونظرا للدور المؤثر لهذا النوع من المساعدة، ينبغي الحيلولة دون نقصان تدفقات الموارد التي من هذا النوع.

١٠٠ - وثالثا، يجب على البلدان أن تفي ببعض الشروط الأساسية من أجل تحقيق هدف التنمية المستدامة؛ فعليها أن تعتمد سياسات سليمة للاقتصاد الكلي وممارسات مصرفية سليمة، وعليها أن تكفل صلاح الحكم، وينبغي للحكومات أن تضطلع بدور رئيسي في تهيئة الظروف التي تساعد على تحقيق التنمية المستدامة وذلك بأن تقوم بدور المـُيسـِّر لا دور المـُنظـِّم.

١٠١ - وفيما يتعلق بالبند الفرعي (ز)، قال إن الحوار الأول الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي قد أرسى الأسس لبناء شراكة إنمائية حقيقية. وتحقيق المزيد من النتائج الملموسة يتطلب أن يتركز الحوار القادم بدرجة أكبر على جوانب محددة من التعاون الاقتصادي الدولي والتعاون لأغراض التنمية ورسم السياسات.

١٠٢ - وختاما قال إنه بالنظر إلى أن جميع أصحاب المصلحة، ومنهم المجتمع المدني والقطاع الخاص، قد تمكنوا من المشاركة في الحوار الأول الرفيع المستوى، فإن الأمل معقود على أن يعمل الحوار التالي على زيادة تشجيع التفاعل البناء فيما بين المشاركين.

١٠٣ - **السيد أوزيو** (نيجيريا): أعلن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، ثم شدد على أن أهم تحد في فترة التسعينات هو تنشيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية بغية تحقيق النمو المستدام للاقتصاد العالمي وتهيئة أحوال خارجية مواتية.

١٠٤ - وأضاف أن بلوغ الأهداف التي تحددت في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي يقتضي من البلدان النامية أن تكون أحسن استعدادا للتصدي للآثار السلبية لعملية العولمة. وبالتالي، ينبغي أن توجه الاستراتيجية الإنمائية الدولية نحو تحقيق أكبر الفوائد الممكنة من أمور منها تحرير التجارة، وتدابير التخفيف من عبء الديون الخارجية، وخطط وبرامج استئصال شأفة الفقر، وتدابير تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات.

١٠٥ - وفيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية، امتدح تشديد تقرير الأمين العام (A/54/408) على التمكين للنساء والشباب وعلى جوانب أخرى من الأعمال الأوسع فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

١٠٦ - وأوضح أن أحد أهم حقوق جميع الشعوب والأمم هو الحق في التنمية. غير أن تلك التنمية لن تجدي فتيلا ما لم تتم الاستفادة على النحو السليم من رأس المال البشري. فالموارد البشرية هي أثمن مورد بالنسبة لأية أمة، سواء أكانت متقدمة النمو أو نامية. وينبغي اتخاذ تدابير للتعاون الدولي من شأنها أن تمكن من إدماج فوائد التكنولوجيات الجديدة للمعلومات في برامج للاستفادة من الموارد البشرية للبلدان النامية.

١٠٧ - وقال إن وفده يشدد على أهمية الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة، لا سيما في سياق العلاقات المتعددة الأطراف. ويتزايد اتضاح الحاجة إلى تقوية ذلك الحوار على الصعيدين الإقليمي والدولي، لا سيما في هذ الحقبة التي تتميز بالعولمة وتحرير الاقتصاد العالمي. وأعرب عن الأمل في أن يكون للمسائل موضوع المناقشة أثر إيجابي على حياة جميع شعوب العالم، لا سيما في البلدان النامية.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠

- - - - -